برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

الملخص التنفيذي

نفاد الموارد

يستعدّ العالم لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ — من دون التمويل اللازم لبلوغ هذا الهدف

تقرير فجوة التكيّف 2025

© برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2025

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-807-4237-4

رقم المهمة: CLI/2719/NA

DOI: https://doi.org/10.59117/20.500.11822/48798

هذا هو الملخص التنفيذي *لتقرير فجوة التكيّف لعام 2025: نفاد الموارد. يستعدّ العالم لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ — من دون التمويل اللازم لبلوغ هذا الهدف*. لا يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال محتويات هذا الملخص التنفيذي ولن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر قد ينجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام محتويات هذا الملخص التنفيذي أو الاعتماد عليها. في حال وجود أي تناقضات، تسود النسخة الكاملة من التقرير. 978-92-807-4237-4

يجوز نسخ هذا الإصدار كلياً أو جزئياً وبأي صورة من أجل الخدمات التعليمية أو غير الهادفة للربح دون إذن خاص من مالك حقوق الطبع، بشرط الإشارة إلى المصدر. ويقدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة استلام نسخ من أي منشور يستخدم هذا المنشور مصدر له.

لا يجوز استخدام هذا المنشور في إعادة بيعه أو في أي غرض تجاري آخر أياً كان دون الحصول على الإذن الخطيّ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتُقدَّم طلبات الحصول على مثل هذا التصريح، متضمنة بياناً بالغرض من النَّسخ ونطاقه، إلى مدير شعبة الاتصالات على العنوان التالي unep-communication-director@un.org.

إخلاء المسؤولية

لا تنطوي التسميات المُستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة، أو أية سُلطة من سُلطات أمنها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

إنّ ذِكر أسماء الشركات أو المنتجات التجارية في هذه الوثيقة لا يُعدّ تأييداً لها مِن قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مِن قِبل المؤلفين. ولا يُسمح باستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض الدعاية أو الإعلان. وتُستخدم أسماء العلامات التجارية والرموز لأغراض تحريرية فقط، بدون أي نية لانتهاك قوانين العلامات التجارية أو حقوق النشر.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين فقط ولا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نعتذر عن أي أخطاء أو سهو قد يكون قد حدث عن غير قصد.

© الخرائط والصور والرسوم التوضيحية كما هو محدد

الاقتباس المقترح: © برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2025). الملخص التنفيذي. *تقرير فجوة التكيّف لعام 2025: نفاد الموارد. يستعدّ العالم لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ — من دون التمويل اللازم لبلوغ هذا الهدف* [هانا نوفيلدت، أندرو هاميل، توماس لايتر، أوريلي ماغنان، بول واتكيس، فهرناز باختياري، باتريشيا بوينو روبيال، بياتريس بوتيرا، نيهاريكا كانالياس، ديكشيا تشاباجين، ليني كريستيانسن، توم ديل، فرانسيسكا ميلفورد، كيرستين نايلز، لوسي نجوغونا، بيتر باو، تشيتان سينغ، غوانغهوا يانغ]. نيروبي. https://wedocs.unep.org/20.500.11822/48798.

الإنتاج: نيروبي

عنوان URL: https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2025

تصميم الغلاف: بيفرلي ماك دونالد

إنتاج مشترك مع:

بدعم من:

نفاد الموارد

يستعدّ العالم لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ — من دون التمويل اللازم لبلوغ هذا الهدف

ملخص تنفيذي

تقرير فجوة التكيّف 2025

ملخص تنفيذي

إنّ مواجهة تسارع آثار تغيّر المناخ يتطلّب بذلَ جهود عالمية لتنفيذ إجراءات طموحة معنية بالمناخ.

إلا أنّ الإجراءات المتخذة في هذا المجال لا تزال غير كافية. وبالرغم من وجود أدلة واضحة على تسارع آثار تغيّر المناخ، فإنّ تغيّر الأولويات الجيوسياسية وتزايد القيود المالية يجعلان من الصعب تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف مع هذه الظاهرة ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عنها.

كما أنّ نقص الموارد والإجراءات والاهتمام العالمي سيؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية على المدى الطويل وما يترتّب على ذلك من آثار ومخاطر مناخية. ومع ذلك، فإنّ الاستثمار في العمل المناخي يفوق، بكثير تكاليف التقاعس عن العمل. فعلى سبيل المثال، كل دولار أمريكي يُستثمر في حماية المناطق الساحلية يؤدي إلى تجنّب خسائر تُقدّر بـ 14 دولاراً أمريكياً. كما أنّ الحلول القائمة على الطبيعة والمنفذة في المناطق الحضرية تُسهم في خفض درجات الحرارة المحيطة بما يزيد على درجة مئوية واحدة في المتوسط، وهو تحسّن كبير خلال موجات الحر الصيفية. هذا فضلاً عن أنّ بناء القدرات في مجال الصحة يمكن أن يحدّ بدرجة أكبر من أعراض الإجهاد الحراري.

تُقدِّم سلسلة تقرير فجوة التكيّف تحديثات منتظمة حول ما يجري على الصعيد العالمي في مجالات التخطيط والتنفيذ والتمويل للتكيّف مع تغيّر المناخ، وذلك بهدف إثراء المفاوضات الجارية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ قبيل انعقاد مؤتمر الأطراف السنوي. ويخلص تقرير هذا العام إلى ما يلي:

- إنّ الاحتياجات الخاصة بتمويل إجراءات التكيّف في البلدان النامية بحلول عام 2035 تعادل على أقل تقدير اثني عشر ضِعف حجم التدفقات الحالية من التمويل العام الدولي المخصّص لإجراءات التكيّف؛
- من المرجّح أن يُخفق المجتمع الدولي في تحقيق الهدف المرجو من ميثاق غلاسكو للمناخ، والمتمثل في مضاعفة تدفقات التمويل المخصّص لإجراءات التكيّف مقارنةً بعام 2019، لتصل إلى نحو 40 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، إذا استمرّت الاتجاهات الحالية على هذا المنوال؛
- ويبدو الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي غير كافٍ لتلبية احتياجات البلدان النامية من تمويل إجراءات التكيّف بحلول عام 2035؛
- وثمة أدلة متزايدة على تحسّن في التخطيط والتنفيذ المتعلقين بالتكيّف، ولكنها لا تزال محدودة.

إنّ الهدف المتمثل في سد فجوة التمويل وتسريع وتيرة العمل المناخي يتطلّب بذلَ جهد جماعي عالمي أو ما وصفته الرئاسة البرازيلية للمؤتمر الثلاثين للأطراف بأنه "الجهد الجماعي العالمي"، حيث يتعيّن على كلٍّ من القطاعين العام والخاص الاضطلاع بدور أكبر في هذا المجال. يستعرض تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 الفرص المتاحة في إطار خارطة طريق باكو-بليم لجمع 1.3 تريليون دولار، والدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في المساهمة في هذا الجهد الجماعي.

1 حالة تخطيط وتنفيذ التكيّف

يشهد التخطيط المتعلّق بالتكيّف تقدّماً، غير أنّ هذا التقدّم لا يزال متفاوتاً بين البلدان.

ويُعدّ التخطيط عاملاً أساسياً للحدّ من المخاطر المناخية الحالية والمستقبلية والتصدّي لها بفعالية. لذا فإنّ وجود أدوات تخطيط وطنية يُعتبر مؤشراً مهماً على التقدّم نحو تحقيق الهدف العالمي بشأن التكيّف. يبلغ عدد البلدان التي وضعت خطة أو استراتيجية أو سياسة وطنية لإجراءات التكيّف 172 من أصل 197 بلداً في العالم (انظر الرسم التوضيحي (1)). ومن بين 25 بلداً لم تضع خطة حتى الآن، لم تبدأ سوى 4 بلدان في إعدادها. ومع ذلك، لدى 36 بلداً خطط قديمة أو غير محدثة منذ أكثر من عقد من الزمن، ما يثير تساؤلات حول مدى ملاءمتها وفعاليتها في ظلّ الظروف الراهنة أو المستقبلية. وقد يشير ذلك إلى التحديات التي تواجهها البلدان في تحديث خططها في الوقت المناسب، وهو أمر ينبغي معالجته على وجه السرعة لتجنّب احتمالات سوء التكيّف.

تُظهر البلدان تقدّماً في إدماج التكيّف ضمن الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة، وهو العنصر الآخر من الهدف المتعلّق بتخطيط التكيّف في إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي. أدمجت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إجراءات التكيّف إدماجاً وثيقاً في خططها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية، ما يدلّ على أنّ إجراءات التكيف في هذه البلدان أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات التخطيط الإنمائي على نطاق أوسع. وبالمثل، وعلى الرغم من أن الأدلة على التعميم لا تزال محدودة في تقرير الشفافية لفترة السنتين، وينبغي تعزيزها في التقارير المزمع تقديمها عام 2026، فإنّ 59 في المائة من البلدان تدرج مثالاً واحداً على الأقل عن إدماج التكيّف ضمن خطة أو استراتيجية غير مناخية. ويشير ذلك إلى أنّ شريحة أوسع من البلدان تحرز تقدّماً في تعميم التكيّف.

الرسم التوضيحي (1): التقدّم المُحرز نحو تحقيق الهدف المحدد في إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، والمتمثّل في وضع جميع الأطراف أدوات تخطيط وطنية للتكيّف بحلول عام 2030.

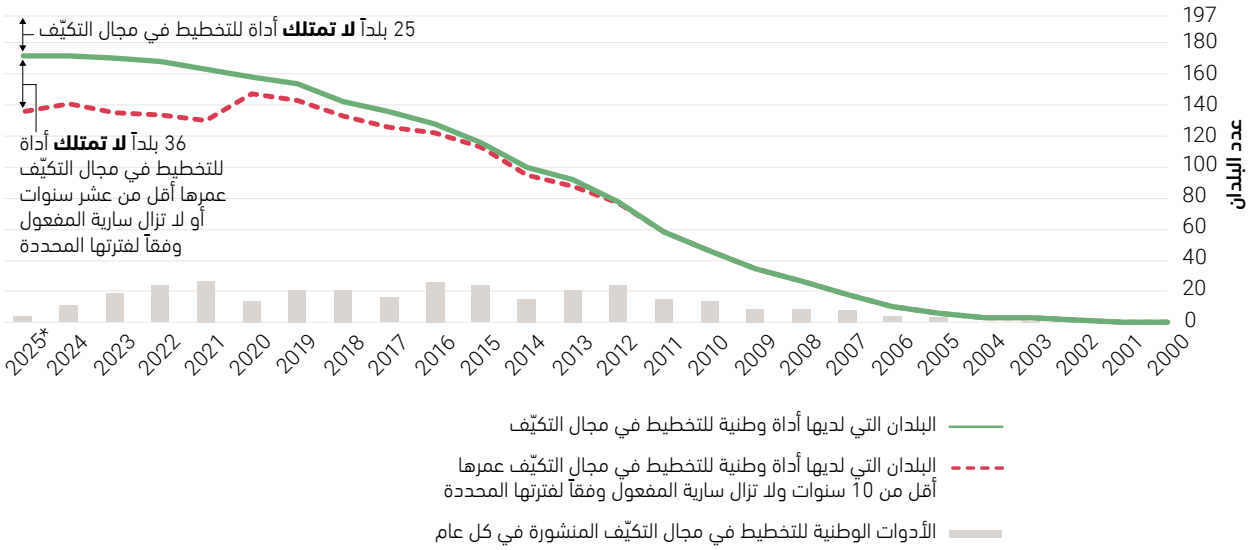

*** حتى 31 آب/أغسطس 2025**

تُسجّل الصناديق التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ مستوى قياسيًا من الصرف، ويُحرَز تقدّم في تنفيذ إجراءات التكيّف، غير أن الفجوات ما تزال قائمة.

ورغم أنّ إجمالي التمويل الذي توفره الصناديق التي أُنشِئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا يزال محدوداً مقارنةً بالتمويل المتعدد الأطراف والثنائي لإجراءات التكيّف (انظر أدناه)، فإنّ هذه الصناديق تكتسب أهمية خاصة في سياق مفاوضات مؤتمر الأطراف. لقد ارتفع الدعم الموجَّه لتنفيذ إجراءات التكيّف عبر صندوق التكيّف، والصناديق التي يديرها مرفق البيئة العالمي، والصندوق الأخضر للمناخ إلى نحو 920 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ومع ذلك، قد لا يُمثّل هذا الارتفاع اتجاهاً ثابتاً، إذ يُرجَّح أن تزداد القيود المالية بعد عام 2025.

إنّ الأهداف المحددة في إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي تتضمّن تنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للتكيّف بهدف التقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمخاطر المناخية ذات الصلة. ولذلك، فإنّ رصد التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف يُعدّ أمراً محورياً لتحقيق الهدف العالمي للتكيّف. وفي هذا الصدد، فإنّ تقارير الشفافية لفترة السنتين، التي تُقدَّم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والتي كان من المقرّر تقديمها بحلول نهاية عام 2024، تُعتبر المصدر الوطني الأكثر شمولاً للمعلومات المتاحة عالمياً بشأن تنفيذ إجراءات التكيّف. ومع ذلك، وبالرغم من معالجة موضوع التكيّف في 94 من أصل 105 تقريراً متاحاً، إلا أنّ أغلبية أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن معظم البلدان الأفريقية، لم تقدّم بعدُ تقاريرها، كما أنّ مدى تغطية موضوع التكيّف يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان (انظر الرسم التوضيحي (2)).

الرسم التوضيحي (2): التوزيع العالمي للبلدان التي قدّمت تقرير الشفافية لفترة السنتين بما يتضمّن معلومات مفصّلة عن آثار تغير المناخ وإجراءات التكيّف، وعدد نقاط القياس في كل بلد

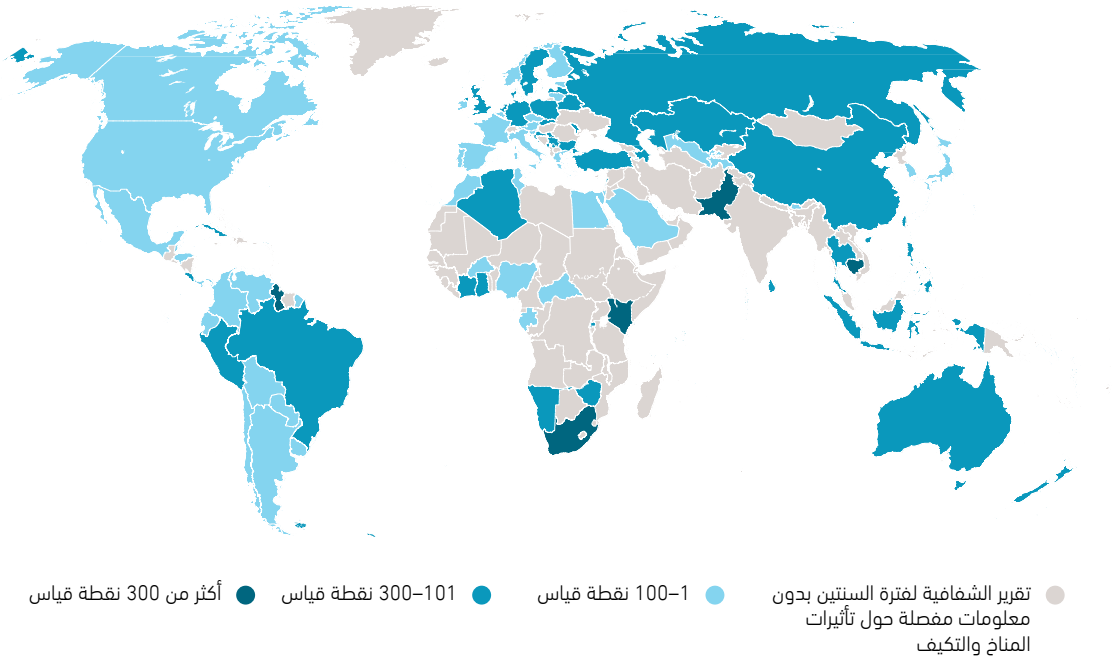

ملاحظة: حتى 31 آب/أغسطس 2025، تشير نقاط القياس إلى مقاطع نصية (مثل العبارات أو الفقرات) في تقارير الشفافية لفترة السنتين يحتوي على معلومات تتعلق بأي من المواضيع ذات الصلة بتقييم آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه.

وقد شمل التحليل أكثر من 1600 إجراء متعلّق بالتكيّف أُبلغ عنها في هذه التقارير، وكشف عن أنّ إجراءات التكيّف تستهدف التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بنسبة تبلغ 23 في المائة، تليها المجالات المتعلّقة بالغذاء والزراعة، والمياه والصرف الصحي، والبنية التحتية والمستوطنات البشرية، بنسبة تتراوح بين 14 و18 في المائة لكل منها. أما المجالات المرتبطة بالصحة، والتخفيف من وطأة الفقر، وسُبُل العيش، فتُسجّل مستويات إبلاغ أدنى بكثير، في حين أنّ المعلومات المتعلقة بالتكيّف في مجال التراث الثقافي تكاد تكون غائبة تماماً. ويعكس هذا التوزيع إلى حدٍّ كبير القطاعات ذات الأولوية الواردة في المساهمات المحدَّدة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، ما يُعدّ مؤشراً أولياً على التناسق بين التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني. ومن حيث نوع الإجراء، تُشكّل الإجراءات المؤسساتية، ولا سيّما السياسات والبرامج والأبحاث الحكومية (48 في المائة) النسبة الأكبر من الأنشطة المُبلَّغ عنها، تليها إدارة الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه (25 في المائة)، ثم الإجراءات الموجَّهة لتغيير السلوك، مثل الدورات التدريبية (22 في المائة). وأما الإجراءات الهيكلية والتكنولوجية فهي الفئة التي تحظى بأقل نسبة إبلاغ (5 في المائة).

وتُظهر البيانات أنّ ما يقرب من ثلاثة أرباع المعلومات المتعلقة بنتائج الإجراءات تشير إلى المخرجات المباشرة، مثل تقييمات المخاطر أو الدورات التدريبية أو إنشاء نُظُم للمعلومات المناخية. أمّا المعلومات المتعلقة بالنواتج (16 في المائة)، مثل اعتماد تكنولوجيات معنية بالتكيّف أو تحسين الوصول إلى الخدمات المناخية، والمعلومات المتعلقة بالآثار (12 في المائة)، التي تصف التأثير الفعلي في تعزيز القدرة على تحمّل آثار تغيّر المناخ، بما في ذلك تحسين التنوع البيولوجي أو توافر المياه أو الإنتاج الزراعي، فلا تزال محدودة الانتشار. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للنواتج والآثار في الجولات المقبلة من تقارير الشفافية لفترة السنتين، من أجل تحسين تقييم الفعالية والكفاية في تنفيذ إجراءات التكيّف. وتُعرض في الرسم التوضيحي (1) أدناه الفرص المتاحة لتعزيز الإبلاغ في الإصدارات المقبلة لتقارير الشفافية لفترة السنتين، وجعلها أكثر ملاءمة، وكذلك لدعم الجولة الثانية من الحصيلة العالمية.

الرسم التوضيحي (1): الفرص المتاحة لتحسين الإبلاغ عن إجراءات التكيّف في تقارير الشفافية لفترة السنتين

- تعزيز الإبلاغ عن الجهود الرامية إلى تعميم إجراءات التكيّف في تخطيط التنمية الوطنية على نطاق أوسع
- إبراز التقدّم المحرز في تنفيذ الأولويات المحدّدة في أدوات التخطيط الرئيسية، مثل خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً
- توسيع نطاق المعلومات المتعلقة بإجراءات التكيّف ونتائجها، ولا سيّما النواتج والآثار
- توفير مزيد من المعلومات عن المجالات المرتبطة بالصحة، والتخفيف من وطأة الفقر، وسُبُل العيش، والتراث الثقافي، بما يُسهم في تحسين فهم التقدّم المحرز في تنفيذ إجراءات التكيّف ضمن جميع مواضيع الهدف العالمي للتكيّف
- تحسين الربط بين الأخطار والمخاطر والتأثيرات المناخية من جهة والنواتج والآثار الناجمة عن الإجراءات من جهة أخرى، وذلك بهدف صياغة سردية متماسكة وتعزيز الاتساق داخل تقارير الشفافية لفترة السنتين، والتمكّن من تقييم الفعالية والكفاية لإجراءات التكيّف
- توفير المزيد من المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، لا سيّما فيما يتصل بالإجراءات والنتائج
- تعزيز المعلومات المتعلقة بالجهود المبذولة لتطوير نظم الرصد والتقييم والتعلّم الخاصة بإجراءات ونتائج التكيّف
- توفير معلومات مفصّلة عن التحديات التي تواجه التخطيط والتنفيذ المتعلقين بالتكيّف، بما في ذلك الاستراتيجيات الفعّالة للتغلب على هذه التحديات

2 حالة تمويل إجراءات التكيّف

لا تزال الفجوة في تمويل إجراءات التكيف قائمةً، ومن المرجّح أن يخفق المجتمع الدولي في تحقيق الهدف المحدد من ميثاق غلاسكو للمناخ إذا استمرّت المسارات الراهنة على هذا المنوال.

وفي ضوء الجدول الزمني الخاص بالهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي، يُعدّ من المناسب إعادة تقييم فجوة تمويل إجراءات التكيّف ومواءمتها مع الأفق المحدد لعام 2035. ويشير إعادة التحليل إلى أنّ تكاليف إجراءات التكيّف في البلدان النامية ستبلغ نطاقاً مركزياً معقولاً يتراوح بين 310 و365 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035 (بأسعار عام 2023).[1] ويعكس هذا النطاق أدلة مستمدة من تحليل محدّث عن نمذجة تكاليف إجراءات التكيّف، فضلاً عن تقييم محدّث للاحتياجات المبلّغ عنها في مجال تمويل إجراءات التكيّف استناداً إلى خطط التكيّف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً، مع استقراء النتائج لتشمل جميع البلدان النامية.

وفي المقابل، بلغت أحدث تدفقات التمويل الدولي من القطاع العام المخصّصة لإجراءات التكيّف من الدول الأطراف المتقدمة إلى الدول الأطراف النامية نحو 26 مليار دولار أمريكي في عام 2023 (أسعار ثابتة لعام 2023). ويُعدّ ذلك انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام 2022، ويُعزى إلى تراجع التمويل المقدم من البنوك الإنمائية متعددة الأطراف.[2] ويُشير هذا الاستقرار في مستويات التمويل، إلى جانب الإعلانات السياسية الأخيرة المتعلقة بخفض المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى أنّ الهدف المحدد في ميثاق غلاسكو للمناخ والمتمثل في مضاعفة التمويل العام الدولي المخصّص لإجراءات التكيّف مقارنةً بمستويات عام 2019 ليصل إلى نحو 40 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، لن يتحقق إذا استمرّت الاتجاهات الحالية على هذا المنوال.

تُظهر المقارنة بين الاحتياجات المقدَّرة لتمويل إجراءات التكيّف وتدفقات التمويل الحالية أنّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف تبلغ حالياً ما بين 284 و339 مليار دولار أمريكي سنوياً حتى عام 2035، أي أنّ الاحتياجات تفوق مستويات التمويل الحالية بمقدار يتراوح بين 12 و14 ضِعفاً (انظر الرسم التوضيحي (3)). أما الجانب الإيجابي فيكمن في أنّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف أقلّ نسبيّاً في أقلّ البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، غير أنّ مستويات التمويل المتاحة لا تزال أدنى بكثير من احتياجات هذه البلدان الأشدّ هشاشة.

1 أما إذا أُخذت جميع تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ في الاعتبار، فإنّ حجم تدفقات التمويل القطاع العام الدولي المخصّصة لإجراءات التكيّف يرتفع إلى 35 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ما يعكس الإسهام الهام للدول الأطراف النامية في تمويل إجراءات التكيّف، والذي يُقدَّر بنح و 30 في المائة.

2 يشمل هذا التقدير فقط الحصة المقابلة لتدفقات التمويل من الدول الأطراف المتقدمة إلى الدول الأطراف النامية. أما إذا أُخذت جميع تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ في الاعتبار، فإنّ حجم تدفقات التمويل القطاع العام الدولي المخصّصة لإجراءات التكيّف يرتفع إلى 35 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ما يعكس الإسهام الهام للدول الأطراف النامية في تمويل إجراءات التكيّف، والذي يُقدَّر بنحو 30 في المائة.

الرسم التوضيحي (3): مقارنة بين احتياجات تمويل إجراءات التكيّف والتكاليف المنمذَجة وتدفقات التمويل العام الدولي المخصَّصة لإجراءات التكيّف في البلدان النامية

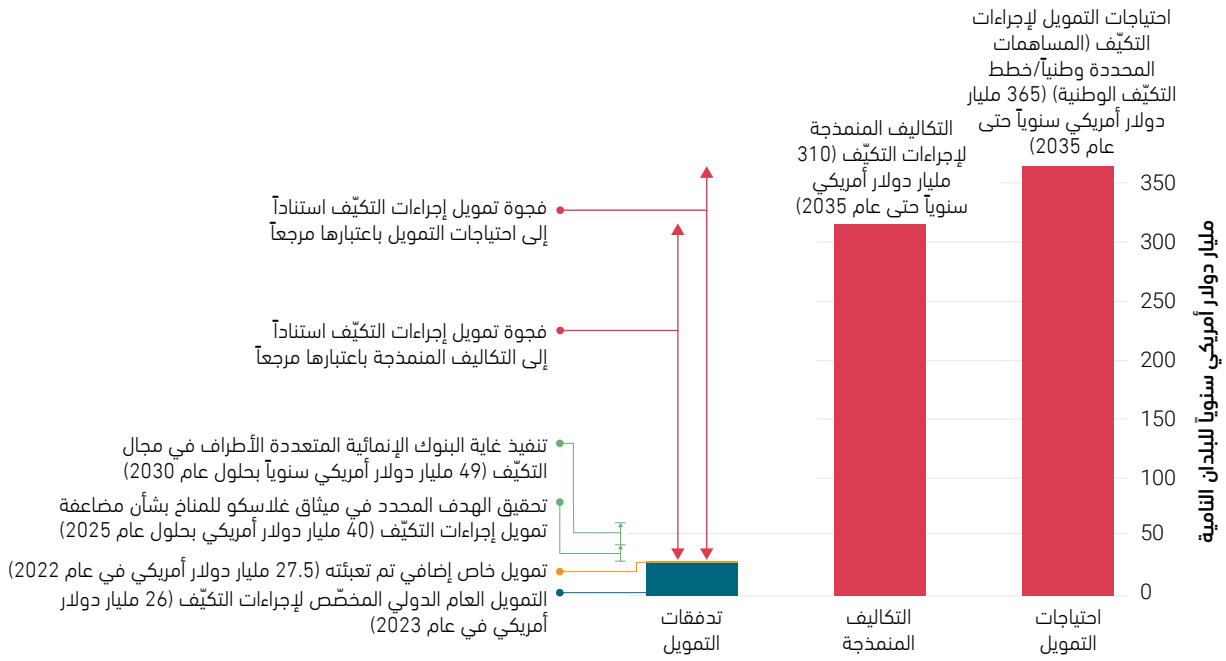

ملاحظة: بالأسعار الثابتة لعام 2023، ويُستثنى من ذلك التدفقات المالية المحلية والخاصة.

تزداد أهمية أدوات الدَّين، كما أنّ القروض غير الميسَّرة قد تجاوزت القروض الميسَّرة، ما يثير مخاوف بشأن القدرة على تحمّل الأعباء على المدى الطويل وتحقيق الإنصاف.

والجدير بالذكر أنّ مزيج الأدوات المالية لا يقلّ أهمية عن حجم التمويل، ولا سيّما في ضوء ما ينصّ عليه الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي، والذي يسلّط الضوء على الحاجة إلى التمويل الميسَّر. وعلى الرغم من أنّ 69 في المائة من تدفقات التمويل العام الدولي المخصَّصة لإجراءات التكيّف كانت ميسَّرة في عام 2023، [3] فالمقلق هو استمرار هيمنة أدوات الدَّين على هذه التدفقات، إذ شكّلت 58 في المائة منها في عام 2023. ويُعدّ تزايد نسبة أدوات الدَّين غير الميسَّرة (30 في المائة) مصدر قلق خاص من حيث القدرة على تحمّل الأعباء وتحقيق الإنصاف على المدى الطويل، فضلاً عن خطر "فخّ الاستثمار في إجراءات التكيّف" حيث تؤدي الكوارث المناخية المتزايدة إلى تفاقم المديونية وتصعّب على البلدان الاستثمار في إجراءات التكيّف. ويبرز هذا الوضع بشكل خاص في البلدان الأكثر هشاشة، ولا سيّما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أسهمت إسهاماً طفيفاً جداً في أزمة المناخ ولكنها أكثر من يعاني من تأثيراتها. وعلاوةً على ذلك، فإنّ القروض غير الميسَّرة تجاوزت القروض الميسَّرة، وإن كان هذا الأمر يتركّز بشكلٍ رئيسي في البلدان متوسطة الدخل.[4]

إنّ الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلّق بالتمويل المناخي غير كافٍ لتلبية احتياجات تمويل إجراءات التكيّف.

فخلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين الذي عُقد في باكو، حُدِّد الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلّق بالتمويل المناخي والمتمثل في أن تتولّى الدول الأطراف المتقدّمة زمام المبادرة في تعبئة ما لا يقل عن 300 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035 لصالح الدول الأطراف النامية من أجل العمل المناخي.[5] وعند النظرة الأولى، يبدو هذا الهدف أعلى بكثير من الهدف السابق المتمثّل في تعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 من قِبل البلدان المتقدّمة لصالح البلدان النامية. غير أنّ هذا الهدف الجديد يظلّ بوضوح غير كافٍ لتلبية احتياجات تمويل إجراءات التكيّف في عام 2035، وذلك لسببين رئيسيين: أولاً، لم يُعدَّل الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي لاحتساب التضخم، وبالتالي فهو يعادل 300 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية لعام 2035. ولعقد مقارنة على أساس مكافئ، يجب أخذ التضخم المستقبلي المحتمل في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، إنّ تعديل احتياجات تمويل إجراءات التكيّف وفق تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 والمقدّرة بـ 310–365 مليار دولار أمريكي سنوياً (بالأسعار الثابتة لعام 2023)، مع معدل تضخم قدره 3 في المائة (وهو المتوسط خلال العقد الماضي)، سيزيد هذه الاحتياجات إلى 440–520 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035. ثانياً، يشمل الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي كلاً من التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، ولم يتم حتى الآن الاتفاق على هدف فرعي محدّد لإجراءات التكيّف ضمن المفاوضات الجارية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وقد قيّم تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 سيناريوهات محتملة لمستويات دنيا وعليا لتمويل إجراءات التكيّف في عام 2035، وتوصّل إلى أنه، في كلتا الحالتين، لا يمكن سدّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف بالاعتماد على التمويل الدولي من القطاع العام وحده.

3 إمّا في شكل منح أو قروض ميسَّرة بأسعار فائدة منخفضة جداً وفترات سماح/استحقاق طويلة.

4 وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، كان التوزيع متوازناً بين المنح (51 في المائة) وأدوات الدَّين (49 في المائة)، مع محدودية الديون غير الميسَّرة (10 في المائة). وأمّا بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد كانت النِّسب على النحو الآتي: المنح (55 في المائة)، والقروض الميسَّرة (17 في المائة)، والقروض غير الميسَّرة (26 في المائة)، ويُعزى ارتفاع النسبة الأخيرة إلى الحدود المفروضة على الأهلية استناداً على الدخل.

5 وقد أُدرِج الهدف البالغ 300 مليار دولار أمريكي ضمن خارطة طريق باكو-بليم لجمع 1.3 تريليون دولار أمريكي، وهي دعوة إلى العمل من أجل زيادة حجم التمويل إلى ما لا يقل عن 1.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035 لصالح الدول الأطراف النامية.

3 سدّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف

يمكن أن يُسهم تمويل القطاع الخاص في سدّ الفجوة، رغم أنّ مساهمته الإجمالية يُرجّح أن تظل محدودة.

وقد تناول تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 إمكانات القطاع الخاص في المساعدة على سدّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف. ولتحقيق ذلك، وضع التقرير تصنيفاً نموذجياً لتقييم أنواع التكيّف والأدوار المرتبطة بكلّ من القطاعين العام والخاص (انظر الرسم التوضيحي (4))، واستخدم هذا التصنيف لإجراء تحليل تفصيلي على مستوى البلدان والقطاعات والأنشطة.

تشير النتائج الإجمالية إلى أنّ أنواع أنشطة التكيّف الوطنية ذات الأولوية في خطط التكيّف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً (أي العمودان "أ" و"ب" في الرسم التوضيحي، التي تتعلق باحتياجات التمويل المقدّرة بنحو 310–365 مليار دولار أمريكي سنوياً وفق تقرير فجوة التكيّف) تُموَّل عادة ثلاثة أرباعها بنسبة من القطاع العام. وتشمل هذه الأنشطة المنافع العامة، مثل الاستثمارات الكبرى في حماية المناطق من الفيضانات أو برامج التحويلات النقدية (العمود "أ")، إضافة إلى الاستثمارات والخدمات الأخرى التي يهيمن عليها القطاع العام في الوقت الراهن. أما الربع المتبقي فيتعلّق بأنشطة التكيّف التي يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً فيها، مثل الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ (العمود "ب"). وبعد تعديل هذا الرقم وفق الإمكانات الواقعية، يقدّر تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 أنّ القطاع الخاص يمكن أن يوفّر نحو 15 إلى 20 في المائة من إجمالي احتياجات التمويل الوطني لإجراءات التكيّف (50 مليار دولار أمريكي سنوياً من أصل 310–365 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035). ومع ذلك، فإنّ نسبة مساهمة القطاع الخاص ستختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان والقطاعات، فستكون أعلى في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وأقلّ بكثير في البلدان منخفضة الدخل، كما ستكون مركّزة في بعض القطاعات، ولا سيّما الزراعة والمياه والبنية التحتية.

علاوة على ذلك، ونظراً إلى أنّ التدفقات الحالية من القطاع الخاص منخفضة، إذ تبلغ المستويات المتتبَّعة نحو 5 مليارات دولار أمريكي سنوياً، فإنّ بلوغ هذا المستوى سيتطلّب إجراءات سياسية موجّهة. ومن المرجّح أيضاً أن يتطلّب ذلك حلول تمويل مختلط، يُستخدم فيها التمويل العام لتقليل المخاطر وزيادة استثمارات القطاع الخاص. ونظراً لانخفاض نِسب الرفع المالي والتعبئة في مجال التكيّف مقارنةً بالتخفيف من آثار تغيّر المناخ، فمن المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى كميات كبيرة من التمويل من القطاع العام الميسّر لتحفيز هذه الاستثمارات من القطاع الخاص.

وفي العمود "ج" من الرسم التوضيحي (4)، ترد إجراءات تكيّف إضافية سيموّلها القطاع الخاص، مثل تحصين أصوله ضدّ آثار تغيّر المناخ. ولا تطلب الأطراف دعماً مالياً لهذه الاستثمارات ضمن خطط التكيّف الوطنية أو المساهمات المحددة وطنياً، وهي تقع خارج تقديرات تقرير فجوة التكيّف، رغم أنّها ستنطوي على تكاليف إضافية كبيرة للقطاع الخاص تُقدَّر مبدئياً بأكثر من 250 مليار دولار أمريكي سنوياً.[6]

الرسم التوضيحي (4): تصنيف مبسّط لأنواع التكيّف وفرص إشراك القطاع الخاص

6 وفي حين يرفع ذلك إجمالي تكاليف إجراءات التكيّف (العامة والخاصة) في البلدان النامية إلى أكثر من 500 مليار دولار أمريكي سنوياً، فإنه لا يشمل الأضرار المتبقية الإضافية بعد تنفيذ إجراءات التكيّف، والتي يُرجَّح أن تزداد مع تسارع آثار تغيّر المناخ الناجمة عن الاحترار العالمي/الاحتباس الحراري.

يمكن للنماذج المبتكرة أن تعزّز الاستثمارات المالية من القطاع الخاص، ولكن من المرجّح أنّها لن تسدّ فجوة التمويل.

يتزايد الاهتمام بالنهُج المبتكرة التي قد تُسهم في توسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص في مجال التكيّف. وقد استعرض تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 أحدث المعلومات المتاحة بشأن المسرّعات والحاضنات والمنصّات المعنية بمجال التكيّف بهدف تحديد حلول جديدة وأدوات تمويل ونماذج أعمال للقطاع الخاص. وقد كشف التحليل عن العديد من النهُج المبتكرة، لكنه في الوقت نفسه أكّد النتائج السابقة، إذ تتركّز الفرص أساساً في قطاع الزراعة، كما أنّ معظم الابتكارات تستهدف البلدان متوسطة الدخل. علاوةً على ذلك، لم يتم الاهتمام بشكل كافٍ بالتمييز بين التمويل وتخصيص الأموال، لأنّ غالبية النهُج المبتكرة تنقل تكاليف إجراءات التكيّف في نهاية المطاف إلى البلدان النامية أو الأسر. وبالتالي، ورغم أنّ هذه النهُج قد تُسهم في تقليص فجوة تخصيص الأموال (مثل مَن يقدّم الأموال)، إلا أنها لا تُسهم في تقليص فجوة التمويل (مثل مَن يتحمّل التكاليف في نهاية المطاف). ويرى تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 أنّ هذه المسألة يجب أن تُطرح بمزيد من الشفافية في المناقشات التفاوضية.[7]

يجب أن تُعتمد خارطة طريق باكو-بليم لجمع 1.3 تريليون دولار لتوجيه الجهود نحو سدّ فجوة تمويل التكيّف بشكل منصف وبدون زيادة هشاشة البلدان النامية.

تمّ وضع خارطة طريق باكو-بليم لجمع 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2024 خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين كجزء من الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلّق بالتمويل المناخي، بهدف تعزيز العمل المناخي في البلدان النامية دعماً لمسارات التنمية منخفضة الانبعاثات القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ . وتشمل هذه الجهود تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيّف الوطنية من خلال المِنح وأدوات التمويل الميسّرة وغير المُولِّدة للديون، وذلك لتجنّب تفاقم مكامن الضعف أو أوجه عدم الإنصاف. يقدّم تقرير فجوة التكيّف لعام 2025 رؤى للمفاوضات المقبلة من أجل تعزيز فعالية خارطة الطريق هذه في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولاً، احتواء نمو فجوة تمويل التكيّف من خلال تخفيف الآثار وتجنّب سوء التكيّف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشير خارطة الطريق إلى أهمية إزالة إعانات الوقود الأحفوري وتقليص الاستثمارات في البنية التحتية للوقود الأحفوري، بما يتماشى مع الحصيلة العالمية الداعية إلى التحوّل بعيداً عن الوقود الأحفوري. كما يمكن أن تقدّم الخارطة توجيهات لتجنّب سوء التكيّف، من خلال معالجة الأسباب الجذرية لمكامن الضعف، مثل التوزيع العادل للأموال داخل البلدان، وتعزيز القدرات والوصول إلى الموارد، ومعالجة اختلالات توازن القوى ، وضمان تنفيذ إجراءات التكيّف بقيادة محلية.

ثانياً، من خلال زيادة حجم تمويل إجراءات التكيّف بمساعدة جهات ممولّة وأدوات جديدة. وقد يشمل ذلك توسيع نطاق مصادر الدعم وأساليبه لتتجاوز المنح والقروض. كما يمكن للممولّين الإضافيين في مجال المناخ أن يُسهموا في سدّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف. وقد بدأت بالفعل عدة بلدان غير مدرجة ضمن قائمة البلدان المتقدمة، ولديها القدرة والموارد، بدعم البلدان النامية من خلال تقديم التمويل لإجراءات التكيّف. يمكن لخارطة الطريق أن تحدِّد الأدوات والآليات الممكنة التي تتيح لجهات إضافية المساهمة طوعاً في سدّ فجوة تمويل إجراءات التكيّف، على نحو يتّسم بالشفافية والخضوع للمساءلة.

ثالثاً، من خلال إشراك عدد أكبر من الجهات الفاعلة في القطاع المالي في دمج القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ ضمن عمليات اتخاذ القرار المالي. ويمكن أن تُحدِّد خارطة الطريق السُبل التي تتيح لجهات مثل البنوك المركزية و البنوك التجارية ووكالات التصنيف الائتماني ووكالات ضمان الصادرات، مراعاة مبدأ الصمود في وجه تغيّر المناخ بشكل أعمق عند اتخاذ قرارات الإقراض والتصنيف. وسيساعد ذلك على إدارة المخاطر المادية وتعزيز جهود التكيّف. ومع ذلك، هناك قضايا أساسية متعلقة بالإنصاف يجب مراعاتها لتجنّب تفاقم مخاطر الاستثمار المتصوَّرة والتحيّزات السلبية ضد الفئات السكانية والبلدان الأكثر ضعفاً.

4 الخلاصة

لتحقيق غايات الهدف العالمي بشأن إجراءات التكيّف، يتعيّن على الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص أن تعزّز الدعم المالي بما يتماشى مع خارطة طريق باكو-بليم.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات على تعميم إجراءات التكيّف في تخطيط التنمية الوطنية على نطاق أوسع، وعلى تنفيذ إجراءات التكيّف في القطاعات والمناطق ذات الأولوية، فإنّ المعلومات المتاحة لا تكفي بعد لتقييم فعالية وكفاية إجراءات التكيّف. وسيكون هذا الأمر بالغ الأهمية عند تقييم التقدّم المحرز نحو تحقيق الهدف العالمي بشأن التكيّف في إطار الحصيلة العالمية الثانية. ويمكن دعم ذلك من خلال مواءمة الإبلاغ ضمن الجولة الثانية من تقارير الشفافية لفترة السنتين مع إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمّل آثار تغيّر المناخ على الصعيد العالمي، وتحسين جودتها عبر الاستفادة من فرص التطوير المبيّنة في هذا التقرير.

وفي الوقت نفسه، يتّضح بجلاء أنّ الموارد المالية لا تزال غير كافية بشكل كبير للتمكّن من تنفيذ إجراءات التكيّف في البلدان النامية على النطاق المطلوب من أجل مواجهة التحديات المتزايدة للمخاطر المناخية الحالية والمستقبلية. وسيتطلّب سدّ هذه الفجوة جهداً جماعياً عالمياً لزيادة التمويل المناخي إلى المستويات المحدّدة في خارطة طريق باكو-بليم لجمع 1.3 تريليون دولار أمريكي. ويكتسب ذلك أهمية خاصة لأنّ إمكانات تمويل القطاع الخاص لا تزال محدودة نسبياً، وتتطلّب سياسات موجّهة وتمويلاً مختلطاً لتصبح أكثر قدرة على الوصول والتأثير.

7 أظهر عدد قليل من نماذج الابتكار إمكانية الإسهام في تمويل إجراءات التكيّف إضافةً إلى توفير التمويل المالي لها، إذ إنّ نماذج استرداد التكاليف التي تعتمدها تُولِّد تدفّقات جديدة من المنافع يمكن أن تُسهم أيضاً في تمويل إجراءات التكيّف. ويُعَدّ إجراء مزيد من التحليل لإمكانات تلك النماذج بمثابة أولوية في المرحلة المقبلة.

شكر خاص لشركاء تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لأكثر من 50 عاما، باعتباره السلطة العالمية الرائدة في مجال البيئة، حيث حشد العمل من خلال الأدلة العلمية، وإذكاء الوعي، وبناء القدرات، وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة. تحقق برنامج العمل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بفضل المساهمات المرنة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في صندوق البيئة والصناديق المواضيعية. تمكن هذه الصناديق من التوصل إلى حلول سريعة ومبتكرة بشأن تغير المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث والنفايات.

ادعموا برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستثمروا في البشر وكوكب الأرض.

www.unep.org/funding

UN environment programme

www.unep.org
unep-communication-director@un.org